### المؤشرات تودع العام على تباين

# القيمة السوقية للبورصة تفقد 3.4 مليارات دينار خلال 2020

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 88ر3 نقطة ليبلغ مستوى04ر5546 نقطة بنسبة هبوط بلغت 07ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 18ر263 مليون سهم تمت عبر 7679 صفقة نقدية بقيمة 05ر29 مليون دينار (نحو 8ر95 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 06ر1 نقطة ليبلغ مستوى 43ر4552 نقطة بنسبة صعود بلغت 02ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر221 مليون سهم تمت عبر 4613 صفقة نقدية بقيمة 10ر12 مليون دينار (نحو 9ر39 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول 27ر6 نقطة ليبلغ مستوى 07ر6051 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6ر41 مليون سهم تمت عبر 3065 صفقة بقيمة 9ر16 مليون دينار (نحو 7ر55 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 5ر6 نقطة ليبلغ مستوى 35ر4636 نقطة بنسبة هبوط بلغت 14ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر192 مليون سهم تمت عبر 3511 صفقة نقدية بقيمة 7ر10 مليون دينار (نحو 3ر35 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (تمدين ع) و(تعليمية) و(فنادق) و(تجارة) أما شركات (الاولى) و(ارزان) و(اهلي متحد) و(المدينة) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (خليج ت) و(بيت الطاقة) و(استهلاكية) و(فجيرة أ) الأكثر انخفاضا.

أداء متباين خلال العام

وسجلت المؤشرات الكويتية أداءً سلبياً مع نهاية عام 2020، لتهبط بشكل جماعي مُحققة خسائر كبيرة مقارنة بإقفالات عام 2019.

وسجل المؤشر العام للبورصة الكويتية انخفاضاً سنوياً بنحو 11.7 % بإنهائه تداولات العام عند مستوى 5546.04 نقطة بالمقارنة مع إقفال عام 2019 عند النقطة 6282.46، لتبلغ الخسائر السنوية 736.42 نقطة.

كما تراجع مؤشر السوق الأول خلال العام بنحو 13.3 % عند مستوى 6051.07 نقطة بخسائر بلغت 924.89 نقطة مقارنة بإقفال عام 2019 عند النقطة 6975.96.

وهبط مؤشر السوق الرئيسي في 2020 بنحو 7.30 %، حيث أنهى العام عند النقطة 4552.43 مقارنة بإقفال عام 2019 عند مستوى 4910.69 نقطة، خاسراً أكثر من 358 نقطة.

أما مؤشر «رئيسي 50»، الذي تم تدشينه في 9 فبراير الماضي عند مستوى 5000 نقطة، فبلغت خسائره منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية عام 2020 نحو 363.65 نقطة شكلت انخفاضاً نسبته 7.27 %، وذلك بعد أن أنهى العام عند مستوى 4636.35 نقطة.

أداء إيجابي للبورصة في الربع الرابع وآخر أشهر 2020

وحققت البورصة الكويتية أداءً إيجابياً في الربع الأخير من عام 2020، وكذلك على مستوى شهر ديسمبر.

وصعد المؤشر العام للبورصة بنحو 1.85 % في الربع الرابع من 2020 بمكاسب تجاوزت 100 نقطة. كما ارتفع المؤشر بنهاية آخر أشهر العام بحوالي 1.59 % رابحاً 86.55 نقطة.

وحقق مؤشر السوق الأول ارتفاعاً بنحو 0.50 % في الربع الأخير من عام 2020 بمكاسب تجاوزت 30 نقطة. كما سجل المؤشر نمواً بواقع 0.71 % في ديسمبر، رابحاً 42.48 نقطة.

ولم يختلف الحال في السوق الرئيسي، حيث حقق مؤشره نمواً بنحو 5.78 % في الربع الرابع من العام بمكاسب اقتربت من 249 نقطة. كما صعد المؤشر بمعدل 4.10 % في آخر أشهر 2020، مُحققاً أرباح تجاوزت 179 نقطة. وسجل «رئيسي 50» نمواً بنسبة 7.33 % خلال الربع الرابع من عام 2020 بمكاسب بلغت 316.72 نقطة، فيما بلغت مكاسبه في ديسمبر من العام أكثر من 190 نقطة بعد أن سجل ارتفاعاً شهرياً بنحو 4.29 %.

تداولات سنوية مميزة

شهدت بورصة الكويت تداولات نشطة للغاية خلال عام 2020، حيث قفزت السيولة بنسبة 178.7 % لتصل إلى 10.72 مليار دينار مقارنة مع 3.85 مليار دينار في عام 2019.

كما ارتفعت أحجام التداول لتصل إلى 52.03 مليار سهم مقابل 18.66 مليار سهم في عام 2019، بارتفاع سنوي نسبته 178.9 %.

وشهد الربع الرابع من العام الجاري أنشط تداولات خلال عام 2020، حيث بلغت أحجام التداول 16.62 مليار سهم جاءت بتنفيذ 757.86 ألف صفقة بقيمة 4.24 مليار دينار، فيما كان الربع الثاني الأقل نشاطاً بكميات بلغت 8.87 مليون سهم من خلال تنفيذ 445.48 ألف صفقة بقيمة 1.84 مليار دينار. والجدير بالذكر أن عام 2020 شهد عدد جلسات أقل من عام 2019، حيث بلغ عدد جلساته 242 جلسة مقارنة مع 250 جلسة في العام السابق مباشرة.

القيمة السوقية للبورصة

حققت البورصة الكويتية خسائر سوقية في 2020 بنحو 3.417 مليار دينار (11.24 مليار دولار)، لتصل إلى 32.220 مليار دينار (105.99 مليار دولار) بنهاية العام، بالمقارنة مع 35.637 مليار دينار (117.23 مليار دولار) في عام 2019، لتراجع بنسبة 9.6 % على أساس سنوي.

في المقابل، ربحت البورصة الكويتية نحو 611 مليون دينار في الربع الرابع من 2020، لتصل قيمتها إلى 32.220 مليار دينار، مقارنة مع 31.609 مليار دينار قيمتها بالربع الثالث من العام، بارتفاع نسبته 1.9 %.

على أساس شهري، ارتفعت القيمة السوقية للبورصة في ديسمبر 2020 بنسبة 1.5 %، مقارنة بمستواها في نوفمبر الماضي البالغ 31.734 مليار دينار، لتبلغ المكاسب الشهري للبورصة 486 مليون دينار.

من جانبه قال نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، إن بورصة الكويت تراجعت في عام 2020 بعد أن شهدت أعلى العوائد في 2019، حيث كانت الكويت واحدة من الأسواق الأربعة في دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت تراجعاً خلال 2020.

وأضاف رائد دياب، أنه لاحظ انخفاض الأداء النسبي في جميع المؤشرات القياسية في الكويت. ومع ذلك، فإن الأسهم المتوسطة في مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر «رئيسي 50» الذي تم إطلاقه حديثًا تفوقا في الكويت مع انخفاض بنحو 7 % لهذه المؤشرات.من ناحية أخرى، أوضح دياب أن مؤشر السوق الأول شهد أكبر انخفاض بين مؤشرات بورصة الكويت الأربعة بنسبة تجاوز 13 %، والذي نتج عنه تراجع بنحو11.7 % لمؤشر السوق العام. وأشار دياب إلى أن البورصة الكويتية تأثرت كباقي الأسواق الإقليمية والعالمية بأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، والتي بدأت بالظهور في أواخر شهر يناير 2020 في الصين، وما تلا ذلك من انتشار للفيروس في جميع الدول ولجوئها إلى إغلاق الأنشطة التجارية وحركة الملاحة. وقال دياب إن إغلاق النشاط وتوقف حركة الملاحة والمطارات أدى إلى حالة من الهلع في أوساط المستثمرين وتراجع الثقة وانخفاض القيمة السوقية والهبوط التاريخي لأسعار النفط في شهر مارس؛ تخوفا من الركود الاقتصادي وتراجع الطلب وارتفاع العرض وزيادة المخزون العالمي من النفط.

وبين أن النتائج المالية للشركات والبنوك المدرجة تأثرت بشكل كبير في النصف الأول من العام 2020، حيث شهد القطاع المصرفي انتكاسة نتيجة الإغلاق وانكماش النشاط الاقتصادي وانخفاض دخل الرسوم والعمولات والزيادة الحادة في المخصصات.

في حين كان للأنباء الجيدة التي أعلنت عنها العديد من الشركات المطورة للقاحات المضادة لفيروس (كوفيد 19) ومعاودة فتح الاقتصاد على مراحل وارتفاع أسعار النفط، علاوة على اقتراب موعد إدراج الكويت على مؤشر «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة الأثر الجيد على المناخ العام للمستثمرين، مما أدى إلى تقليص خسائر البورصة الكويتية لكنها ظلت في المنطقة السلبية.

من حيث أداء القطاعات قال دياب، إن أداء القطاعات ذو الثقل الكبير دون المستوى خلال عام 2020، حيث تراجع القطاع المصرفي، الذي يمثل ما نسبته 50 % من القيمة السوقية للبورصة، بنسبة قاربت 14 %، إضافة الى تراجع مزدوج الرقم لأربعة قطاعات أخرى، فيما ارتفعت عوائد مؤشرات قطاعي التأمين والسلع الاستهلاكية منذ بداية العام وحتى تاريخه بنسب قاربت 19 % و17 % على التوالي. وحول توقعاته للفترة القادمة، قال دياب: «نعتقد أن الأسوأ قد تجاوزناه حيث رأينا تحسناً في النتائج المالية للشركات والبنوك في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربعين الأول والثاني من نفس العام، والتوقعات بأن تكون المرحلة القادمة أفضل مع بداية حملة التطعيم في الكويت وتراجع حالات الإصابة بالفيروس وصعود واستقرار أسعار النفط في الآونة الأخيرة».

عام متباين للبورصة

■ دياب: فتح النشاط الاقتصاد بالنصف الثاني ساهم في تحسن المناخ العام

■ تداولات سنوية مميزة والربع الأخير «الأنشط»

### الهيئة تدرج نموذجاً جديداً ضمن حزمة «إدارة الرقابة الميدانية»

# «أسواق المال» تمنح «كامكو» ترخيص نشاط «صانع السوق»

في إطار سعي هيئة أسواق المال المتواصل لتطبيق أفضل الممارسات بشأن تطوير قنوات التواصل بين الهيئة والأشخاص المرخص لهم، الأمر الذي يمكن تلك الجهات القيام بدورها في استيفاء المتطلبات التنظيمية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمتمثلة بالالتزامات الواردة في أحكام المواد المنصوص عليها في الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) للائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، وفي هذا الشأن، قامت الهيئة بإدراج نموذج جديد في بوابة الهيئة الالكترونية ضمن حزمة خدمات إدارة الرقابة الميدانية بعنوان «التقرير السنوي للشخص المرخص له بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، وتهدف هيئة أسواق المال من هذه الخطوة تمكين الأشخاص المرخص لهم من استيفاء الالتزامات الواردة في البند (5) من المادة (7–5) من الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.

وأكدت هيئة أسواق المال على الأشخاص المرخص لهم بضرورة الاطلاع على النموذج الجديد في بوابة الهيئة الالكترونية، وموافاتها بالتقرير المطلوب والمعتمد من قبل مجلس الإدارة ابتداءً من 1 يناير وبحد أقصى 1 مارس من كل عام، من خلال النموذج المخصص له على بوابة الهيئة الإلكترونية، وعلى أن تشمل فترة البيانات المطلوبة ضمن التقرير الفترة من اليوم 1 يناير إلى 31 ديسمبر من العام السابق.

كامكو للاستثمار

على جانب اخر وافقت هيئة أسواق المال الكويتية بشكل مبدئي على منح شركة كامكو للاستثمار (كامكو إنفست) ترخيص نشاط صانع السوق.

وقالت الهيئة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الخميس، إن الموافقة سارية لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد تبدأ بتاريخ 31 ديسمبر 2020 وتنتهي في 30 يونيو 2021، وذلك لاستيفاء المعايير التي تحددها الهيئة.

وأوضحت أنها قامت بالترخيص لـ«كامكو» بعد استكمال المتطلبات المشار إليها في كتاب الموافقة المبدئية الصادر عن الهيئة، وذلك لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد أداء الرسم المقرر.

وألزمت الهيئة الجهات المختصة تنفيذ القرار السابق، كل فيما يخصه، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

وتعمل «كامكو» ضمن القطاع المالي المتنوع مع التركيز على أسواق رأس المال المتنوعة.

وحققت الشركة خسائر بقيمة 1.35 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من عام 2020، مقارنة بأرباح نفس الفترة من العام الماضي البالغة 932.04 ألف دينار.

نور للاستثمار المالي

كما أعلنت شركة نور للاستثمار المالي عن حصولها على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على مشروع الاندماج بطريق الضم بين نور للاستثمار المالي (دامجة) وشركتها التابعة، نور للاتصالات (مندمجة).

وقالت «نور للاستثمار» في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إن المعلومة السابقة لا يوجد لها أثر جوهري على المركز المالي للشركة في الوقت الحالي.

وأعلنت الشركة في مطلع ديسمبر الجاري، أن مجلس إدارة الشركة التابعة (نور للاتصالات) وافق على التقارير والمستندات المعدلة وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والخاصة بمقترح الاندماج مع الشركة.

وكانت نور للاستثمار أعلنت في يونيو الماضي، موافقة مجلس إدارة شركة نور للاتصالات (التابعة) على مشروع الاندماج المحتمل مع الشركة الأم.

وفي أكتوبر السابق، وافق مجلس إدارة كل من شركتي نور للاستثمار، ونور للاتصالات على التقارير والمستندات الخاصة باقتراح الاندماج مع الشركتين، مع أخذ تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا.

وبينت «نور للاستثمار» أنه لا يوجد أثر لتلك المعلومة الجوهرية على المركز المالي لها في الوقت الحالي، علماً بأن «نور للاستثمار» تستحوذ على 49.11 % من رأسمال «نور للاتصالات».

كانت أرباح «نور» ارتفعت 59.5 % بالتسعة أشهر الأولى من العام الجاري، لتصل إلى 9.3 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 5.83 مليون دينار بالفترة نفسها من عام 2019.

الكويتية السورية القابضة

على جانب اخر وافقت هيئة أسواق المال على نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي المُقدم من سالم عبدالله سالم الحوسني على جميع الأسهم المتبقية في الشركة الكويتية السورية القابضة.

وقالت الهيئة في بيان على موقع البورصة الكويتية، أمس الخميس، إن عرض الاستحواذ المُقدم من «الحوسني» مقابل سعر 30 فلساً للسهم، موضحة بأن فترة التجميع سوف تبدأ اعتباراً من 13 يناير/كانون ثاني 2021 وحتى 14 فبراير/شباط من نفس العام.

وأوضحت الهيئة أنه سيتم نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي وكافة المستندات المُتاحة للاطلاع على المواقع الإلكترونية الخاصة بشركة الاستثمارات الوطنية (مدير عملية الاستحواذ) وموقع «الكويتية السورية» (الشركة محل العرض).

والجدير بالذكر أن سالم عبدالله الحوسني ومجموعته يمتلكون الحصة الأكبر في رأسمال «الكويتية السورية» بنسبة تقترب من 52 %، تليها حصة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة بنحو 7.4 %.

ويبلغ رأسمال «الكويتية السورية» نحو 17.63 مليون دينار موزعاً على 176.3 مليون سهم تقريباً بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

كانت خسائر الشركة قفزت 431 % بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، لتصل إلى 1.76 مليون دينار، مقابل خسائر نفس الفترة من عام 2019 والبالغة 331.48 ألف دينار.

المال للاستثمار و صكوك القابضة

وأعلنت هيئة أسواق المال الكويتية إيقاف التداول على أسهم شركتي المال للاستثمار و صكوك القابضة في بورصة الكويت، وذلك لأسباب مختلفة.

وقالت الهيئة في بيان على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية، اليوم الخميس، إن إيقاف سهم «المال» جاء بسبب وقوع الشركة في حالة «تعثر رئيسية»، وذلك لحين تصويب الاضطراب الإداري المُسبب لحالة التعثر وذلك في مدة أقصاها تاريخ 4 أكتوبر 2021.

وأوضحت الهيئة أنها وجهت «المال» بضرورة تقديم خطة العمل لتصويب الاضطراب المالي وفقاً لنص المادة 8–2–4 من الفصل الثامن من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم)، على أن تلتزم الشركة بتقديم هذه الخطة خلال 10 أيام عمل من اكتمال النصاب القانوني لمجلس إدارتها.

وعليه، فقد قررت الهيئة إيقاف سهم «المال» عن التداول ببورصة الكويت اعتباراً من تاريخ اليوم الخميس الموافق 31 ديسمبر 2020 حتى إشعار آخر.

وبالنسبة لإيقاف سهم «صكوك»، قالت الهيئة إن الإيقاف يأتي لحين تزويد الشركة مراقب الحسابات الخارجي بالبيانات اللازمة والوافية التي ستمكنه من إبداء الرأي على البيانات المالية للشركة، وذلك بمراعاة الوضع المالي لها والملاحظات الواردة ضمن تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

هيئة أسواق المال

# النفط الكويتي يصعد 3 سنتات إلى 50.61 دولاراً للبرميل

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي أمس الأول الأربعاء، بواقع 3 سنتات فقط ليصل إلى 50.61 دولار، مقابل 50.58 دولار للبرميل الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، ارتفعت أسعار النفط عند تسوية تعاملات الثلاثاء، بعد إعلان بيانات المخزونات الأمريكية، حيث أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تراجع مخزونات النفط بنحو 6.1 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي.

وأظهرت البيانات استقرار إنتاج النفط في الولايات المتحدة للأسبوع الثاني على التوالي. في حين كشفت بيانات شركة «بيكر هيوز» عن ارتفاع منصات التنقيب عن النفط للأسبوع السادس على التوالي.

وتلقى الخام الدعم من تراجع الدولار الأمريكي، وبدء برامج التطعيم في جميع أنحاء العالم العام المقبل، مما يسمح للبلدان بتخفيف القيود المفروضة على الحركة وأنشطة الأعمال.

وعند تسوية تعاملات أمس الأول، ارتفع سعر العقود الآجلة لخام «نايمكس» الأمريكي تسليم فبراير بنحو 0.8 % إلى 48.40 دولار للبرميل. وصعد سعر العقود المستقبلية لخام «برنت» القياسي تسليم فبراير بنسبة 0.5 % إلى 51.34 دولار للبرميل.

ومع انطلاق تعاملات أمس الخميس، تراجعت أسعار النفط هامشياً متجهة لتسجيل خسائر بنحو 20 % عن إجمالي العام الجاري تزامناً مع أزمة فيروس «كورونا» واضطراب الاقتصاد العالمي المصاحب لها وتهاوي الطلب على الخام. وسجلت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم مارس ارتفاعاً انخفاضاً بنحو 0.1 % إلى 51.56 دولار للبرميل. كما تراجعت عقود خام «نايمكس» الأمريكي تسليم فبراير بنسبة 0.1 % عند 48.33 دولار للبرميل.

# «إيفا» تتفق على جدولة مديونية بـ 65.5 مليون دولار

أعلنت شركة الاستشارات المالية الدولية "إيفا"، المُدرجة ببورصتي الكويت ودبي، عن توصلها إلى اتفاق مع أحد الدائنين بخصوص جدولة مديونية على الشركة بقيمة 20.06 مليون دينار (65.5 مليون دولار).

وقالت "إيفا" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إنه تم الاتفاق على جدولة الدين ليتم سداده على مدة 5 سنوات على دفعات ربع سنوية.

وأوضحت أن الاتفاق مع الدائن الجديد – وهي شركة ذات صلة حلت محل البنك الأجنبي صاحب الدين الأصلي – على فائدة سنوية ثابتة بواقع 1.5%.

وبينت "إيفا" أن الأثر المالي للاتفاق يتمثل في تحقيق ربح قدره 10.224 مليون دينار، وقد سبق الإفصاح عنه، بالإضافة إلى تأجيل استحقاق المديونية لمدة 5 سنوات.

الجدير بالذكر أن "إيفا" تحولت للربحية خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بقيمة 780.2 ألف دينار، مقابل خسائر الفترة نفسها من العام الماضي بقيمة 4.21 مليون دينار.